على المؤكد بالفتح فيه وسيجيء في مباحث الصلوة ما يؤيده بل بعينه ولعل لهذا
حصر لام لك بالذكر فلا وجه لما قيل من انه لا وجه لتخصيص لام لك بالذكر فتأمل
قوله اذ المؤكد لا بد ان يكون متأخرا عنه اه فيه ان هذا انما هو شرط في التأكيد على مصطلح
النحاة دون اهل المعاني اذ الظاهر ان التأكيد عندهم عبارة عن تكرار الشيء فيجوز
ان يكون الكلام مبنيا على الثاني دون الاول بل الظاهر انه يجب ان يحمل عليه اذ لا يصدق عليه
شيء من قسمي تأكيد النحاة لا اللفظي ولا المعنوي على ما لا يخفى على متتبع كتب
النحاة قوله الا ان يقال اللام اه حاصله ان الاختصاص المستفاد من اللام انما
يتوقف على مجرد اللام ومدخوله والمستفاد من التقديم يتوقف عليهما وعلى
المسند اليه وعلى تقديمهما عليه ايضا فموقوف عليه الاول جزء من موقوف عليه الثاني
والجزء مقدم على الكل فضلا عن التقديم الزائد عن الكل المعتبر هو ايضا في موقوف
عليه الثاني والموقوف على المقدم مقدم على الموقوف على المؤخر وفيه نظر لانه ان اراد
ان اللام بمجرد انضمام متعلقه يدل على الاختصاص الخاص اي اختصاص المحقق
للخاص المعين المراد بالمختص به والتقديم لا يدل عليه الا بعد ذكر المسند والمسند اليه (ثم ذكرها)
فلا نسلم ان اللام بمجرد ذلك الانضمام ايضا يدل عليه كيف لا والمختص الخاص لا يفهم
الا من ذكر المسند والمسند اليه وان اراد ان اللام بمجرده يدل على اختصاص
ما اي اختصاص شيء ما بمدخوله المختص به والتقديم ليس كذلك بدون المسند اليه (ما بمدخول شيء)
فلا نسلم انه ليس كذلك بل الظاهر ان تقديم المسند الظرف ايضا يدل على اختصاص شيء
ما به قبل ذكر المسند اليه على ما لا يخفى على من ذاق حلاوة علم المعاني ويمكن الجواب
باختيار الشق الثاني والفرق بالاطراد في الاول وعدمه في الثاني واما
قوله بل لا يتحقق اه فابعد بمحل تأمل وكيف لا ولو كان كذلك يلزم في كل مواد
التقديم التلفظ بالجملة على الاصل اولا ثم يعدل عنه الى صورته وذلك غلط البلغاء

البلغاء الا ان يحمل البعدية على الذاتي دون الزماني فافهم وايضا قد يكون التقديم
لتشويق المسند اليه كما سبق والظاهر ان افادة التشويق انما يحصل بملاحظة تحقق
التقديم بل تحقق المسند اليه ويحتمل ان يكون محلها خلاف مراتبه الى جميع ذكرنا هذا وقد (تقدم به)
عرفت ان الخطاب الثاني في الحواشي السابقة فتذكر قوله على الاختصاص الذي اه هذا مبني
على المشهور والا فقد عرفت فيما سبق فتأمل قوله بمدخولها الذي اه وذلك لان المختص
فيه هو مدخولها فقط قوله وحاصل اختصاص الحمد بالاختصاص اه وذلك لان المختص
فيه هو مجموع لك وهو متضمن للاختصاص فيكون حاصله اه قوله وبين المعنيين بون
بعيد لان الاختصاص المستفاد من التقديم هو اختصاص الحمد بالمسند وهو مجموع لك
والمستفاد من اللام هو اختصاصه بجزء لك وهو الكاف والمجموع من حيث هو مجموع يباين
الجزء تباينا بينا قوله يلزم ان يكون الحمد مختصا به تعالى اما على الثاني فلانه يكون متعلقا
للاختصاص بغيره تعالى فيكون مختصا بذلك الغير ولا يكون له تعالى فضلا عن الاختصاص به واما
على الاول فلانه يكون متعلقا للاختصاصين اعني الاختصاص بالله والاختصاص بالغير
فيكون حاصلا لهما معا لا اختصاصه به تعالى قوله وهذا القدر كاف اه اقول كون اللازم
كافيا في التأكيد مبني على انه مستلزم للاتحاد والمعتبر فيه وذلك لان الاختصاص
المستفاد من اللام وهو اختصاص الحمد به تعالى لما كان مستلزما لاختصاصه بالاختصاص
به تعالى والاختصاص المستفاد من التقديم وهو اختصاصه بالاختصاص به تعالى مستلزما
لاختصاصه به تعالى كان من اللام والتقديم مفيدا لاختصاصين احدهما مفاد منه صراحة
والآخر التزاما قوله فالمستفاد من الاول صراحة متحد مع المستفاد من الثاني
التزاما وبالعكس والمستفاد من الاول التزاما متحد مع المستفاد من الثاني صراحة
وبالعكس قوله وجعل الاعتداد بالصيغة اه الظاهر ان الاعتداد مطاوعة التعداد
فيكون من طرف المنعم عليه والمعنى تعداد المنعم عليه ما انعم عليه المنعم نحو مثل قوله وهو

Copyright © King Saud University